اوروبا الغربية والقضية الفلسطينية
١٩٦٥ ــ ١٩٧٥

الدكتور عدنان العمد

عندما شهد عام ١٩٦٥ ولادة جديدة لحركة التحرر الوطني الفلسطيني كانت اوروبا الغربية* تقف من القضية الفلسطينية موقفا قائما على اساس ان القضية قد تم تصفيتها نهائيا عام ١٩٤٨ ، فقد استطاعت عقدة الذنب الاوروبية تجاه اليهود ان تتغلغل الى صميم المجتمع الاوروبي لدرجة اصبحت فيها كلمة فلسطيني في اوروبا مرادفة لكلمة نازي واختفت القضية الفلسطينية عن الساحة الاوروبية وعن الضمير الاوروبي بعد ان تعرضت منذ الحرب العالمية الثانية الى حملة متواصلة من التضليل الاعلامي والتزييف التاريخي وبدا ان اوروبا الغربية قررت الغاء التعامل مع القضية الفلسطينية واصبحت تنظر اليها كمجرد ملاحظة قانونية على هامش ملف علاقاتها مع اسرائيل وتقلصت القضية اوروبيا الى مشكلة لاجئين تظهر مرة في السنة على جدول أعمال الامم المتحدة كمسألة منبثقة عن النزاع العربي ــ الاسرائيلي . وقد اخطأت الحكومات الاوروبية في تقديرها لمدى ارتباط القضية بهذا النزاع وكلفها هذا الخطأ رصيدا هائلا من نفوذها في المنطقة ، فبالرغم من المركز الذي كانت تحتله القضية الفلسطينية في العلاقات العربية الا انها لم تكن تمثل في العلاقات العربية ــ الاوروبية سوى عامل سلبي (اوروبيا) يشكل عبئا على المصالح الاوروبية وكانت الحكومات الاوروبية تنظر الى هذا العامل بحذر لما يشكله على المدى البعيد من تهديد لاستراتيجية تطويق حركة التحرر العربية ، لهذا فان الكثير من الدعم والتأييد الذي حظيت به اسرائيل كان هدفه منع التفاعل بين حركة التحرر الفلسطينية وحركات

---

* يقتصر البحث على دول المجموعة الاوروبية ، وهي فرنسا وايطاليا وانكلترا والمانيا الغربية (الفيدرالية) وهولندا وبلجيكا والدانمرك ، وايرلندا ولوكسمبرج . وتعتمد الدراسة على الاسلوب التحليلي القائم على تقييم الموقف وتجنب الاسلوب الوصفي في تسجيل المواقف عن طريق الاستشهاد بالبيانات والتصريحات الرسمية . وتهتم الدراسة بالدرجة الاولى بالموقف الحكومي باعتباره الموقف المؤثر قانونيا وفعليا على تطور القضية ، فالقرار السياسي في الدول الديموقراطية يكون عادة نتيجة لتفاعل التيارات والاتجاهات الاجتماعية والسياسية المختلفة . ولا يشمل البحث الدول الاسكندنافية (السويد ، النرويج ، فنلندا ، وايسلندا) التي تنتهج في السياسة الخارجية خطا خاصا ، كما لا يشمل النمسا وسويسرا بسبب حيادهما التقليدي على الرغم من كونهما مرتبطتين اقتصاديا وثقافيا بالنظام الغربي الرأسمالي ، كما لا يشمل اسبانيا والبرتغال واليونان لاختلاف المستوى الاقتصادي والنظام السياسي في هذه الدول عن دول الديموقراطيات البرلمانية . أما الفاتيكان فيستثنى من البحث لكونه لا يمثل قوة سياسية مع انه ربما يلعب دورا معنويا في قضية القدس .